مجدلاني: القيادة الفلسطينية رفضت حضور اجتماع في واشنطن حول غزة

اللاجئون يترقبون مؤتمر الدول المانحة في روما الخميس المقبل

إصابة فلسطينيين في تظاهرات ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة تضامناً مع القدس وضد قرار ترامب (رويترز)

فلسطين المحتلة
محمد أبو شباب - وكالات

يستعد المئات من الناشطين الفلسطينيين للزحف باتجاه الحدود وإقامة «خيام العودة» التي ستنصب على طول حدود قطاع غزة، وذلك بالتزامن مع ذكرى يوم الأرض الخالد، التي تصادف في الثلاثين من آذار، وستستمر تلك الفعاليات حتى الذكرى ٧٠ للنكبة الفلسطينية التي تصادف منتصف أيار القادم.

وقال ناشطون فلسطينيون لـ«الوطن» إن: «هذه الفعاليات تحمل رمزية خاصة، كونها تأتي بالتزامن مع ذكرى النكبة ٧٠، وشروع «أونروا» بإجراءات تقليص في خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين، ومخططات واشنطن وكيان الاحتلال لتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي تصفية قضية اللاجئين».

وتشتمل فعاليات «خيام العودة » على العديد من الرسائل للمجتمع الدولي، وهي بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين خط أحمر لا يمكن تجاوزها، وأن كل محاولات شطبها ستفشل أمام إرادة وصمود الشعب الفلسطيني.

على صعيد متصل تتجه أنظار الفلسطينيين لمؤتمر الدول المانحة في منتصف هذا الشهر في روما، لجمع التبرعات لـ«أونروا»، التي تواجه أزمة مالية خانقة بعد التقليصات الأميركية، مما يهدد عمل الوكالة في مناطق عملياتها الخمس في سورية ولبنان والأردن وغزة والضفة الغربية.

وتقول «أونروا» إن مؤتمر الدول المانحة الخميس المقبل في روما هام للغاية، في ظل الأزمة المالية التي تعصف بها، وأكدت أنها لن توقف عملياتها في المناطق الخمس، وأن التمويل المتبقي لديها حتى شهر تموز المقبل.

بدوره قال عصام أبو دقة عضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لـ«الوطن»: «إن على الدول المانحة أن تتدارك أزمة وكارثة ستحل بالمخيمات، إن لم يتم حل قضية التقليصات الأميركية وتعويضها في مؤتمر الدول المانحة في روما الخميس المقبل، والذي تأمل منه «أونروا» جمع تبرعات سخية لها من الدول المانحة التي ستشارك في الاجتماع».

وأكد أبو دقة أن على الدول المانحة أن تقدم المساعدات حتى تستمر «أونروا» في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وإن مجاعة تنتظر المخيمات في حال بدأت الوكالة بوقف الحصص الغذائية المقدمة للاجئين الفلسطينيين».

وفي سياق متصل أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، أن القيادة رفضت دعوة من واشنطن لحضور اجتماع للدول المانحة بدعوى بحث سبل تحسين الوضع الإنساني في غزة في ١٣ آذار الجاري.

وشدد مجدلاني في تصريح لإذاعة «صوت فلسطين»، أمس السبت، على أن «غزة قضية سياسية بالدرجة الأولى وليست إغاثية أو إنسانية»، مضيفاً: إن الولايات المتحدة تعرف جيداً أن سبب مأساة قطاع غزة هو الحصار الإسرائيلي وأن المطلوب هو معالجة سياسية لهذه القضية.

وأكد مجدلاني أن اجتماع المانحين الذي دعا إليه مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، لم يأت من فراغ ولا لدواع إنسانية «وإنما في إطار المشروع التصفوي الهادف إلى فصل القطاع عن الضفة وأولاً وأخيراً إلى تصفية المشروع الوطني لإقامة دولة مؤقتة الحدود أو في إطار الحل الإقليمي بعيد المدى».

وقال مجدلاني تعليقاً على التقارير التي تحدثت عن مساع أميركية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن سكناهم: «إن هذه الدعوات المشبوهة على صلة بالتحرك الأميركي لتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» بدءاً بتجفيف مواردها المالية وصولاً إلى الترويج للتوطين وإزاحة القضايا الكبرى كاللاجئين والقدس عن الطاولة».

وأكد أن المحاولات الأميركية قد فشلت في الترويج لما يسمى بـ«صفقة القرن» وأن واشنطن لم تجد دولة عربية واحدة تستجيب لها وتتعامل مع الصفقة المبهمة وغير المعلنة، مشيراً إلى أن الموقف العربي قد تم التعبير عنه بشكل واضح في مناسبات عديدة.

وبشأن انعقاد المجلس الوطني في شهر نيسان المقبل، قال مجدلاني: «إن ذلك سيكون الحدث الأهم والأبرز من أجل صياغة رؤية وبرنامج سياسي جديد يستجيب لتحديات المرحلة الجديدة، ولتطوير وتفعيل مؤسسات المنظمة وهيئاتها القيادية وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ورئاسة مجلس وطني ومجلس مركزي جديد».

وأضاف: «إن هذا الأمر في غاية الأهمية لأنه يجدد شرعية المنظمة ويعيد الاعتبار والدور لها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد ومرجعية السلطة الوطنية».

في سياق آخر يعود الوفد الأمني المصري لغزة اليوم الأحد، لاستكمال محادثات المصالحة الفلسطينية، بعد اجتماعات مكثفة عقدها مع الحكومة الفلسطينية في رام الله، وسيركز الوفد الأمني المصري خلال جولته الجديدة من الحوارات مع الفصائل الفلسطينية في غزة على تمكين حكومة الوفاق، وحل الكثير من الملفات الشائكة التي تواجه غزة مثل الكهرباء، والمعبر، وضرورة حل كافة الملفات العالقة.

إصابة عدد من الفلسطينيين بالاختناق بغازات أطلقها الاحتلال بالضفة

أصيب عدد من الفلسطينيين بحالات اختناق خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدة جبع جنوب جنين في الضفة الغربية وإطلاقها الغازات السامة.

وأفادت وكالة «وفا» للأنباء الفلسطينية بأن قوات الاحتلال أقامت ليل الجمعة حاجزاً عسكرياً على مدخل البلدة احتجزت عليه مركبات الفلسطينيين ونكلت بشابين ما أدى لاندلاع مواجهات أسفرت عن إصابة عدد من المواطنين بحالات اختناق بينهم امرأة مسنة نقلت إلى المشفى لتلقي العلاج.

كما اعتدت قوات الاحتلال بالضرب المبرح على الفلسطيني جهاد زواهرة من بيت لحم ما أدى إلى إصابته بجروح ورضوض مختلفة.

وكان شاب فلسطيني استشهد الجمعة برصاص قوات الاحتلال في مدينة الخليل بالضفة الغربية على حين أصيب شابان آخران برصاص قوات الاحتلال في قرية اللبن الشرقية جنوب نابلس خلال تصدي مجموعة من الفلسطينيين لمستوطنين هاجموا قرية عينابوس واعتدوا على منازلها.

روسيا اليوم - سانا
وكالات فلسطينية

القواعد الأميركية في العراق لا انسحابات في المدى المنظور

أحمد ضيف الله

ما إن أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي هزيمة تنظيم داعش في التاسع من كانون الأول الماضي، بعد معارك استمرت نحو ٣ سنوات، حتى عاد السؤال يطرح مجدداً عن موعد انسحاب القوات الأجنبية من العراق، وبالأخص القوات الأميركية. وتعاظم هذا السؤال بعد قيام الطيران الأميركي، بقصف رتل من قوات الشرطة الاتحادية في ناحية البغدادي بمحافظة الأنبار فجر الـ٢٧ من كانون الثاني المنصرم، الذي أدى إلى استشهاد نحو «٨» بينهم ضباط وعناصر شرطة ومسؤولون محليون، وجرح «٢٠» آخرين، متجاهلاً التنسيق مع القوات العراقية، معتبراً ما جرى بـ«الخطأ».

ومع التسريبات التي نشرتها وكالة أسيوشيتد برس في الـ٥ من شباط الماضي، من أن القوات الأميركية بدأت بسحب جزء من قواتها من العراق، وأنها ستخفض عديد جنودها بنحو تدريجي، وتأكيد المتحدث الرسمي باسم مكتب رئيس الوزراء، بأن «الخفض الذي يجري بالتنسيق مع بغداد جاء نتيجة لانتهاء العمليات العسكرية ضد داعش، ومن ثم لم يعد هناك أي مبرر لبقاء مستوى القوات الأميركية على حاله».

ومن ثم نفى إيريك باهون المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، من أن «واشنطن لا تنوي سحب أي جندي أميركي من العراق في المدى القريب»، وبأن «البنتاغون متفق مع حكومة بغداد على تحويل مهمات القوات الأميركية إلى عمليات تركز على تدريب وحدات الجيش العراقي، ورفع جاهزيتها وقدراتها على محاربة الإرهاب».

حتى تجدد السؤال عن مدى الحاجة للقوات الأجنبية وخصوصاً القوات الأميركية، داعياً إلى أهمية جدولة انسحابها من العراق.

فيما جاء تصريح رئيس الوزراء العراقي في مؤتمره الصحفي الأسبوعي في الـ٦ من شباط الماضي، عائماً وملتبساً، بقوله: إن «لدى الحكومة خطة لتخفيض عديد قوات التحالف الدولي في العراق تدريجياً، لأننا لا نريد أن يكون هناك فراغ»، موضحاً أنه «لا يزال هناك خطر داخل الأراضي السورية، نحن مسيطرون على الحدود، ولكن يمكن أن تكون هذه خطورة حقيقية»، مؤكداً أن بغداد «بحاجة إلى جهد دولي، ولا نريد أن نقوم بعمل غير منجز نهائياً، بل نريده أن ينجز بشكل كامل».

ومما تجدر ملاحظته أن هناك فرقاً بين انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، وانسحاب القوات الأميركية منه.

ومن ثم، مع النفي الأميركي لخبر الانسحاب، أُعيد إحياء ملف انسحاب القوات الأميركية من العراق بقوة وأكثر صرامة. وهو ما دعا فصائل عدة من قوات الحشد الشعبي، إلى المطالبة بانسحاب القوات الأميركية من العراق «لأن بقاء القوات الأميركية يعرض البلاد للانقسام الداخلي ويشكل نقطة جذب للإرهاب»، فالعراق «ليس بحاجة إلى مستشارين فلدينا خبرات عسكرية كافية»، وأنه في حال رفض الجانب الأميركيين الانسحاب، فسيكون الرد «هو البندقية، وكما قاتلنا من أجل السيادة العراقية والحفاظ على العملية السياسية، سنعيد الكرة على القوات الأجنبية إذا أقرّوا بالاحتلال ورفضوا الانسحاب»، مؤكدين أن «الحساب بين الأميركان والشعب لن ينتهي ولن ننسى جرائم القتل والدمار الذي أحدثته هذه القوات»، مطالبين الحكومة بـ«تقديم صورة أوضح عما يجري في البلاد، هل القوات الأميركية ستنسحب جزئياً أو كلياً أو إن الأخبار غير صحيحة؟».

وبعد أن أعلن رئيس اللجنة الأمنية النيابية في بيان له بتاريخ ١٣ من شهر شباط الماضي، أنه «بعد القضاء على عصابات داعش الإرهابية فإننا اليوم لسنا بحاجة إلى وجود قوات أجنبية وهبوط وإقلاع طائرات أميركية من دون ضوابط وسيطرة عراقية كاملة على الأجواء»، مؤكداً أن «لجنة الأمن والدفاع النيابية ترفض أي جهة أجنبية تحاول فرض وجودها على الأراضي العراقية».

قرر المجلس النيابي في الأول من آذار الحالي، أنه «بعد إعلان النصر النهائي على المجاميع الإرهابية، ندعو الحكومة إلى وضع جدول زمني لمغادرة القوات الأجنبية الأراضي العراقية.

ومما يُشار إليه، أن وزارة الدفاع الأميركية كانت قد كشفت في الـ٢٨ من تشرين الثاني المنصرم، أن عدد القوات الأميركية في العراق بلغ «٨٨٩٢» جندياً. ما يعني أن الحديث عن وجود مستشارين أميركيين هو لخلط الأوراق، فإن كانوا مستشارين فما هو المسوغ لوجود العدد الضخم من الناقلات العسكرية والدبابات والطائرات وما دورها.

إن الحديث عن بدء انسحاب القوات الأميركية من العراق، أو خفض عديدها، بات ضبابياً. فلا تصاريح واضحة ودقيقة «حتى الآن» سواء من بغداد أم واشنطن، عن العدد الدقيق لهذه القوات بداية، ومن ثم الجدول الزمني لخروجها، وخاصة أن حركة القوات الأميركية داخل العراق تشير إلى نيتها البقاء وقتاً أطول، عبر تحصين قواتها المنتشرة هناك، وإقامة قواعد لها في العراق وسورية، وهو ما ينسجم مع الإستراتيجية التي عبر عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مراراً، في مواجهة إيران ونفوذها في المنطقة عموماً، والعراق خصوصاً.

وتنبئ خريطة الانتشار العسكري الأميركي في العراق، أن الغاية الرئيسة منه هو التضييق على قوات الحشد الشعبي، وتقليص دائرة نفوذه، حيث إن القواعد الأميركية التي تم إنشاؤها، أو يجري العمل على إنشائها، هي في المناطق التي فيها قوات الحشد الشعبي، فمثلاً القاعدة الأميركية قرب تلعفر في محافظة نينوى، هدفها منع تمدد الحشد نحو منطقة سنجار والحدود العراقية السورية. كذلك يجري تحويل موقع قرب ناحية «إمام ويس» التابعة لمحافظة ديالى، القريبة من الحدود العراقية الإيرانية، إلى قاعدة أميركية، بهدف التضييق على تحركات الحشد الشعبي هناك، حيث يتحكم الموقع بمرور المركبات من قضاء خانقين باتجاه قضاء المقدادية ومنها باتجاه قضاء بعقوبة، وهذه المناطق تعتبر من ضمن المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل. كما تستهدف قاعدة القيارة في محافظة نينوى منع تمدد الحشد الشعبي في مناطق الشرقاط في محافظة صلاح الدين والحويجة في محافظة كركوك.

كما أقامت القوات الأميركية مواقع جديدة لها في الصحراء الغربية القريبة من الحدود السورية، في منطقتي الصكرة، والقائم في محافظة الأنبار، و«K1» في محافظة كركوك، إضافة إلى قاعدة مطار الصديق في طوزخرماتو في محافظة صلاح الدين.

ومما هو معروف أن القوات الأميركية تنتشر في عدد من القواعد العسكرية العراقية، منها قاعدة «فيكتوري» في مطار بغداد و«التاجي» شمال العاصمة، وقاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين، وفي ناحية الحبانية الواقعة بين مدينتي الفلوجة والرمادي، وفي «قاعدة عين الأسد» بناحية البغدادي التابعة لمحافظة الأنبار، إضافة إلى معسكرات لها في محافظة نينوى، وقواعد عسكرية في إقليم كردستان في منطقتي «أتروش» و«الحرير»، إضافة إلى قاعدتين في محافظة السليمانية، و«التون كوبري» شمال غرب محافظة كركوك.

وعلى الرغم من التقرير المختصر الذي قدمته الاستخبارات الأميركية للكونغرس في جلسة علنية في الـ١٣ من شباط الماضي، بأن ثمة «خطراً جدياً ومتزايداً، متمثلاً في إمكانية قيام مجموعات مسلحة بهجمات على أهداف أميركية في العراق، انطلاقاً من إيمانها بأن الوجود الأميركي لم يعد مطلوباً، وسعيها إلى تكريس السيادة العراقية». فإن الولايات المتحدة ماضية في الاحتفاظ بوجودها وتعزيزه وتوسيعه تحت عناوين التدريب وإعادة بناء القوات العراقية وإعادة الإعمار، بالرهان على تمويل هذا الوجود من الدول الخليجية التي بات النفوذ الإيراني هاجساً في السياسات التي يتبعونها.

وبحكم انتشار القوات الأميركية في محيط أماكن انتشار ونفوذ قوات الحشد الشعبي. فإن احتمالات وقوع صدام عسكري بين القوات الأميركية وقوات الحشد الشعبي، كبيرة. وهو أمر وارد جداً، ولا يتطلب أكثر من تجاوز أميركي، يمنح قوات الحشد الشعبي فرصة لرد قاس. ومن ثم لا مستقبل في استمرار بقاء القواعد الأميركية في عموم العراق، تحت أي صيغة كانت، وخاصة أن ملف الوجود العسكري الأميركي سيكون حاضراً وفاعلاً سياسياً وإعلامياً في حملات الانتخابات التشريعية المقررة في الـ١٢ من أيار القادم، الذي سيستمر إلى ما بعد تشكيل الحكومة المقبلة.

واشنطن تطالب بـ«خطوات ملموسة»

ترامب وكيم جونغ أون في لقاء مرتقب.. وترحيب دولي

وافق الرئيسان الكوري الديمقراطي كيم جونغ أون والأميركي دونالد ترامب على عقد لقاء بينهما قبل نهاية شهر أيار القادم من دون تحديد مكان له وفق ما أعلن مستشار الأمن الوطني الرئاسي الكوري الجنوبي جونغ أي يونغ.

ونقل جونغ أي الذي ترأس وفدا رئاسيا من بلاده لزيارة واشنطن في تصريح مقتضب من البيت الأبيض نقلته وكالة يونهاب الكورية الجنوبية عن ترامب قوله: إنه «سيقبل دعوة الرئيس كيم للقاء معه في أسرع وقت ممكن».

وجاء هذا الإعلان كحدث غير مسبوق بعد حرب كلامية وتصعيد استفزازي قاده ترامب ضد رئيس كوريا الديمقراطية وبلاده وسط محاولات محمومة للضغط على بيونغ يانغ تارة بفرض عقوبات عليها وتارة بافتعال مناورات مشتركة في كوريا الجنوبية تعتبرها جارتها الديمقراطية تهديدا لأمنها القومي.

بينما قال البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي لن يلتقي بزعيم كوريا الديمقراطية إلا إذا اتخذت بيونغ يانغ «خطوات ملموسة».

وأعلن الرئيس الأميركي، أن العمل جار لإتمام «الصفقة» مع كوريا الديمقراطية، وفي حال نجاحها ستعود بالنفع على العالم بأسره.

وغرد ترامب على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «هناك عمل جار لإتمام الاتفاق، وإذا أمكن تحقيقه، سيكون أمراً جيداً للعالم، الزمان والمكان سيتم تسميتهما لاحقاً».

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز في إفادة صحفية: «لن يعقد الرئيس الاجتماع دون أن يرى خطوات ملموسة وأفعالا ملموسة» من كوريا الديمقراطية.

وقال وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون: إن ترامب اتخذ قرار إجراء محادثات مع زعيم كوريا الديمقراطية من تلقاء نفسه لكن المحادثات ستحتاج «لبضعة أسابيع» لترتيبها.

وقال تيلرسون للصحفيين أثناء زيارة لجيبوتي: «إنه قرار اتخذه الرئيس من تلقاء نفسه. تحدثت معه... بشأن هذا القرار وأجرينا محادثة جيدة للغاية».

وفي سياق المواقف الدولية رحبت روسيا بما وصفتها بالإشارات الجديدة الإيجابية. وشاركت روسيا لسنوات في المحادثات السداسية الأطراف لحل الأزمة التي كانت تعقد بين الحين والآخر وتضم أيضاً الولايات المتحدة والكوريتين واليابان والصين.

كما نقلت وسائل إعلام رسمية صينية عن الرئيس الصيني شي جين بينغ قوله لترامب هاتفياً: إنه يقدر رغبته في حل قضية كوريا الديمقراطية سياسيا.

وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: إن أنباء عقد اجتماع محتمل أعطت مبرراً للشعور بالأمل تجاه الأوضاع في كوريا.

وأضافت: «فيما يتعلق بشمال وجنوب كوريا وأيضاً إمكانية عقد اجتماع مع رئيس الولايات المتحدة يمكنك أن ترى أن الموقف الدولي الموحد بما يشمل العقوبات قد يؤدي لبارقة أمل».

كما رحب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالاتفاق بين نظيره الأميركي دونالد ترامب وزعيم كوريا الديمقراطية كيم جونغ أون، على عقد لقاء شخصي قبل نهاية الربيع.

وأفاد قصر الإليزيه، مقر الرئاسة الفرنسية، في بيان له بأن ماكرون أجرى الجمعة مكالمة هاتفية مع ترامب، دعاه فيها إلى إجراء «حوار صارم» مع بيونغ يانغ.

بدوره قال المتحدث باسم رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن، الذي قاد مساعي التهدئة مع كوريا الديمقراطية خلال الأولمبياد الشتوي، إن الرئيس مون يعتقد أن الاجتماع المرتقب بين ترامب وكيم قد يؤدي لتخلي بيونغ يانغ عن برنامجها للأسلحة النووية.

وقال مسؤول كوري جنوبي آخر إن ترامب وافق على لقاء كيم من دون أي شروط مسبقة.

لكن الحكومة اليابانية التزمت الحذر في رد فعلها.

وقال رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي: إنه أكد في محادثات هاتفية مع ترامب ضرورة مواصلة الضغوط على كوريا الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وكالات

الرئيس الأمريكي يرفض طلب نتنياهو عرقلة «نووي السعودية»!

وسط غضب المعارضة.. بريطانيا تعقد صفقة مقاتلات «تايفون» مع الرياض

احتجاجات في لندن ضد زيارة ولي عهد النظام السعودي محمد بن سلمان لبريطانيا (رويترز)

اختتم ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان زيارته إلى بريطانيا الجمعة بتوقيع مذكرة تفاهم لشراء مقاتلات بريطانية من طراز «تايفون» بقيمة عشرة مليارات جنيه إسترليني أي نحو ١٤ مليار دولار.

وبموجب المذكرة التي وقعها بن سلمان مع وزير الدفاع البريطاني غافن وليامسون في مقر وزارة الدفاع، تلتزم بريطانيا بتزويد السعودية بـ ٤٨ طائرة تايفون متعددة المهام من إنتاج شركة «بي أي أي سيستمز»، وهي صفقة يتباحث بشأنها الجانبان منذ سنوات.

ويأتي توقيع المذكرة بعد زيارة لبن سلمان لبريطانيا التقى خلالها كلًا من الملكة إليزابيث ورئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي ومسؤولين تنفيذيين في شركات عدة.

وقال وزير الدفاع البريطاني «فتحت زيارة ولي العهد فصلاً جديداً في العلاقات التاريخية التي تربط بلدينا»، مضيفاً «اتخذنا خطوة حيوية صوب وضع اللمسات النهائية لشراء طائرات تايفون من شأنها أن تعزز الأمن في الشرق الأوسط وتدعم الصناعة البريطانية والوظائف في قطاع الطيران البريطاني الذي لا يُبارى».

من جهتها، دافعت رئيسة الوزراء البريطانية عن الصفقة قائلة «إن جميع مبيعات الأسلحة البريطانية تخضع لقواعد دقيقة».

بدورها أعربت المعارضة البريطانية عن غضبها إزاء الاتفاقيات التي أبرمت بين لندن والرياض، وشددت على لسان وزيرة التنمية الدولية في «حكومة الظل» كيت أوسامور، على أن الاتفاقيات غير المسبوقة في تاريخ العلاقات بين المملكتين في المجال الإنساني «تنال من سمعة المملكة المتحدة كدولة متقدمة عالمياً في مجال توفير المساعدات الإنسانية».

واتهمت أوسامور رئيسة الوزراء تيريزا ماي بالعجز عن إقناع السلطات السعودية بالتوقف عن «قصف المدنيين في اليمن واستخدام المجاعة كوسيلة حرب»، مضيفة أن ماي عرضت على الرياض شراكة جديدة في المجال الإنساني من دون الحصول في المقابل على أي تنازلات من الأمير محمد بن سلمان بغية تحسين الأوضاع المأساوية التي يعاني منها أكثر من ٢٢ مليون شخص في اليمن.

وخلصت المعارضة إلى أن هذا «القرار يلمّع سمعة السعودية على الرغم من دورها في الحرب اليمنية، وبريطانيا ربطت نفسها بالدولة التي تتحمل المسؤولية عن إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم»، قائلة: «هذا مجرد عار وطني».

من جانبه، أعرب مسؤول الشؤون السياسية والحكومية في منظمة العفو الدولية آلان هوغارث عن قلقه أيضا إزاء الاتفاقيات الأخيرة، قائلاً: «إن المساعدات الإنسانية البريطانية إلى دول أخرى أمر مهم جدا، لكن هذه العقود تستدعي تساؤلات جدية في وقت تسلح فيه لندن التحالف العربي بقيادة السعودية والذي يستهدف المنازل والمستشفيات والمدارس في اليمن».

بدوره، هاجم الرئيس التنفيذي لمنظمة «انقذوا الأطفال» الإغاثية كيفين واتكينز الحكومة البريطانية لاستقبالها الودي لولي العهد السعودي، حيث قال، أثناء عرض تقرير بخصوص الجرائم ضد الأطفال في النقاط الساخنة، إن «زعيم الدولة التي تقف وراء الحصار المفروض على اليمن يدخل قصر بكنغهام وداونينغ ستريت (مقري الملكة ورئيسة الوزراء البريطانيتين)، وذلك في وقت ينظم فيه العسكريون ما سيصبح أسوأ مجاعة خلال السنوات الـ٥٠ الماضية».

ولا يزال الدعم العسكري الذي تقدمه بريطانيا إلى السعودية من أكثر القضايا جدلاً داخل المملكة المتحدة، حيث نظم نشطاء حقوق الإنسان والمعارضة احتجاجات أمام المقرات الحكومية بالتزامن مع زيارة الأمير محمد بن سلمان إلى البلاد.

وفي سياق ذي صلة كشفت القناة الإسرائيلية العاشرة أن رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، طلب خلال زيارته واشنطن من الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عدم تزويد السعودية بمفاعل نووي لكن الأخير رفض.

وأوضحت القناة، في تقرير خاص نشرته الجمعة واستند إلى تصريحات مصادر مطلعة، أن ترامب لم يوافق على وقف العمل على صياغة اتفاق مناسب بين الولايات المتحدة والسعودية قائلاً لنتنياهو إنه، في حال رفض أمريكا تصدير مفاعل نووي للمملكة، هذه المهمة ستقوم بها روسيا أو الصين.

وكانت السعودية قد أعلنت في الأشهر الأخيرة عن خططها لإطلاق برنامج خاص سيتيح لها تلبية احتياجات البلاد إلى الطاقة النووية بقدراتها الذاتية وسيمكن من إنشاء ١٧ مفاعلاً.

وأشارت القناة العاشرة إلى أن نتنياهو طلب أيضاً من ترامب، خلال لقائهما الذي جرى يوم ٥ آذار، الإصرار، حال موافقة واشنطن النهائية على بناء المفاعل في السعودية، على منع المملكة من تخصيب اليورانيوم بنفسها عبر وضع شرط مناسب مسبوق لتمرير الصفقات.

وحسب التقرير فإن ترامب لم يقدم أي رد على هذا الطلب، لكن الطرفين وافقا على مواصلة المشاورات حول هذا الموضوع.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن السعودية تطالب بمنحها الحق في تخصيب اليورانيوم ووضعت هذا المبدأ شرطاً أمام الشركات الأمريكية، التي تريد إبرام الصفقات الخاصة ببناء المفاعل النووي في المملكة والتي تصل قيمتها الإجمالية، حسب التسريبات الإعلامية، عشرات المليارات من الدولارات.

ويأتي هذا التطور على الرغم من التقارب الملموس بين السعودية وإسرائيل، الدولتين اللتين لا علاقات رسمية بينهما، على خلفية وحدة مواقف البلدين من قضية «التهديد الإيراني».

روسيا اليوم – الميادين – وكالات